

بداية

# الامتيازات الأمريكية

## في ... الشرق الأوسط

د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم

تلك المنطقة التي تقع على امتداد خط المواصلات، كما هو الحال بالنسبة للدولتين الكبيرتين، أو بالقرب من سواحلها، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا. ولهذا فتمت الولايات المتحدة في سياستها إزاء هذه المنطقة الإسلامية والعربية بالامتيازات التجارية والتبشير. أما فيما يخص السياسة الأوربية والصحراوية بشكل عام فقد مالت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العزلة التي تجسدت فيما بعد فيما عرف بمبدأ مونرو.

دومت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي بالحملاات الأسطولية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر ولكنها لم تتمكن من استعمار المنطقة. ويرجع هذا في تقديرنا إلى أنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية من القوة العسكرية أو الأسطولية في ذلك الوقت ما يمكن لها من استعمار تلك المنطقة. كما أن القوى الدولية الكبرى المتمثلة بصفة رئيسية في إنجلترا لم تكن تسمح للولايات المتحدة باستعمار

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها بالسمي لد تجارتها ولهذا كان الاتصال الأمريكي بالعالم الخارجي شأنًا من شئون التجار ورأس المال، وظلت الحكومة الأمريكية في أثر تجارتها تعينهم بأسطولها الوليد على فرض تجارتهم بأقل الرسوم، وبدبلوماسية الناشئة على عقد الاتفاقات الدولية وكسب الامتيازات والتفوذ.

### امتيازات والايحار بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية

تشير الدلائل على وجود بعض السلع العثمانية في بوسطن منذ عام ١٧٨٥م وذلك بالرغم من أننا لا نجد أي ثبت بالتجارة وكمياتها وأنواعها بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أننا نجد من الشواهد ما يثبت بأن هناك سفينة أمريكية قد بلغت القسطنطينية منذ ١٧٨٦م، وأخرى زارت أزمير في ١٧٩١م، وثالثة غشت الاسكندرية في ١٨٠٠م. ولم تشر سجلات مصلحة المالية الأمريكية في كشوفاتها للاستيراد والتصدير الى دخول سلع تركية الا في عام ١٨٠٠م. ولم تأت هذه الاشارة تحت بند تركيا انما اجملت

تحت بند من بنود تجارة الصين والهند الشرقية. وتطالعنا تلك الكشوفات للمرة الأولى في ١٨٠٣م ببند مستقل عنوانه: سلع تركيا والليفانت ومصر<sup>(١)</sup>.

وفي ١٨٠٥م وصل عدد السفن الأمريكية التي وصلت أزمير خمس سفن، قفز الى عشرين سفينة في ١٨٠٩م حين بدأ أصحاب السفن في فيلادلفيا وبلمبور الأهتمام بتجارة تركيا. وتزايدت في الفترة ١٨٨٦م/ ١٨٩٢م تجارة السفن الأمريكية في الأفقون مع تركيا والليفانت ومصر وقفزت في نهاية هذه الفترة الى أربع مرات ما كانت عليه. كما شاركت بعض السفن الأمريكية في حمل التجارة بين الليفانت وبريطانيا. وما أن أقبل عام ١٨٢٨م حتى كانت كل تجارة الأفقون التركية في أيدي أصحاب السفن الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

فكرت حكومة الولايات الأمريكية الأمريكية في أن تقيم مع الدولة العثمانية معاهدة تجارية كي تؤثر بالتفوذ التركي على حلة حروب الجهاد الشمال افريقية. وفي ١٧٩٧م قام أحد المسؤولين الأمريكيين بمقابلة السفير العثماني في

لندن بمفاوضته في أمر عقد اتفاق تجاري، وكانت مقبوضات استطلاعية ذهبت نتيجةا الى واشنطن التي جددت المفاوضات في السنة التالية. وفي ١٧٩٩م تبنت وزارة الخارجية الأمريكية أمر عقد اتفاق مع الدولة العثمانية، وعينت لوجتون سميث القائم بالأعمال الأمريكي في البرغال ليتولى المهمة، ولم يوفق الرجل. وفي سنة ١٨٠٠م حين أرغم الداي في الجزائر ضابط إحدى سفن الأسطول الأمريكي على حمل ضريبة الجزائر القسطنطينية لقي ذلك القائد الأمريكي من القيودان باشا (وزير الأسطول) الرعاية والعناية وطلب القيودان باشا من الضابط أن يبلغ حكومة الولايات المتحدة بأن ترسل وزيرا لمفاوض في شأن عقد معاهدة، ولم يسلم الأمر عن شيء. وفي ١٨٠٣م أرسلت الحكومة الأمريكية سنيورات، أحد تجار فيلادلفيا قنصلا في أزمير ولكنه لم يفلح الاعتراف من الحكومة العثمانية بصفة رسمية. وتكررت محاولات الحكومة الأمريكية في ١٨٠٨م ولكنها فشلت كذلك. وفي ١٨١٠م زارت إحدى السفن الأمريكية العاصمة التركية ونقلت عند رجوعها بأن القيودان باشا لا يمانع في عقد

معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت التجارة الأمريكية طوال هذه الفترة تحت حماية شركة اللغات البريطانية. وسحبت هذه الشركة حمايتها عن السفن الأمريكية في ١٨١١م وكانت النتيجة أن قامت الحكومة العثمانية برفع قيمة الضريبة المستحقة على السفن الأمريكية الى الضعف. ورفض أوهل Only أحد التجار الأمريكيين العاملين في أزمير أن يدفع قيمة الضريبة المضاعفة فاستولت السلطات التركية على سفينة له. وتقدم أوهل الى القسطنطينية حيث استطاع بالرشوة وبطرق أخرى أن يحصل من الحكومة العثمانية على ما يمكن أن نطلق عليه اسم «معاهدة خاصة». تعطي للتجارة الأمريكية حقوقا مماثلة لحقوق الدولة الأولى بالرعاية وبهذا لم تعد سفن أوهل، والسفن الأمريكية عموما، تستغل بأعلام أوربية لأن أوهل وضع نفسه وزملاءه تحت حماية السلطان. ولجم عن هذا الوضع أن السفن الأمريكية تمتعت ولمدة خمس عشرة سنة بعد هذا بالحماية العثمانية، واعتبار التجار الأمريكيين «ضيوف السلطان» (١٣). وعلى الرغم مما حققه أوهل الذي

أصبح الركيل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلا أن التجار الأمريكيين الآخرين كانوا يدفعون حكومتهم إلى عقد اتفاق رسمي مع الدولة العثمانية وقد تكررت تلك المفاوضات في ١٨٦٦م.

وفي ١٨٦٩م قام هنري بيرى Perebe برحلة إلى موانئ البلقان وبعض الموانئ التركية الأخرى وأرسل إلى واشنطن تقريرا بالأحوال التجارية في المنطقة. كما صدر في تلك السنة كتابان في أمريكا عن التجارة في البحر الأسود. وفي ١٨٧٠م قامت استخبارات الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط بدراسة لحالة التجارة في تركيا، كما زارت إحدى سفن الأسطول الأمريكي أنزير وتمت في تلك السنة بعض المفاوضات التي قام بها المدعو براندس. ولم يكن الاتفاق مع العثمانيين سهلا إذ طلبت الحكومة العثمانية أن تسي الولايات المتحدة الأمريكية سفينة هدية إلى تركيا قبل الدخول في المفاوضات النهائية للحصول على الامتياز. واستمرت المفاوضات منقطعة حتى اشتعلت ثورة اليونان، وقد وجهت تلك الحرب الرأي العام الأمريكي ضد الخلافة الإسلامية ولهذا قررت واشنطن قطه

المفاوضات مع القسطنطينية واستدعت براندس. وبالرغم من هذا استمرت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أنزير متعشة. وفكرت الحكومة الأمريكية في ١٨٧٣م في استئناف المفاوضات إلا أن حروب اليونان أفسدت المفاوضات.

وفي يوليو ١٨٦٦م انشغل القبودان باشا بقائد الأسطول الأمريكي في عرض البحر وتبذلت النجدة وجرى في اللقاء حديث بشأن حصول الولايات المتحدة على امتيازات في الأراضي التركية. ورحب قبودان باشا ولكنه طلب أرجاء المفاوضات لانشغاله بالحرب اليونانية ولأن السلطان قد فرغ نوا من ضرب جماعات الانكشارية. ولم تفتح المفاوضات الأمريكية بعدها في تقصير المهلة التي طلبها قبودان باشا وربما يرجع هذا إلى معرفة الأتراك بالدور الأمريكي في الحرب اليونانية. ودرج أوهل في شرح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة التركية طالبا إلى الحكومة التركية «أن تقرق بين ما يقوم به الأفراد وما تفعله الحكومة»<sup>(١)</sup>.

بدأ السلطان محمود وجيدا في مواجهة العداء الأوربي الذي وقف بأسلوب أو متأخر إلى جانب

اليونانيين شركاء الدين والثقافة. ثم وصلت المسألة اليونانية ذروتها في سبتمبر ١٨٢٧م بوصول الامدادات المصرية الى المورة. وكسب الغريق الحرب في معركة نظارين في ٢٠ أكتوبر التي أودت بقوة الاسطولين العثماني والمصري تماما، وكان ذلك نتيجة لتدخل الادmirال كودرينجتون Codrington القائد الأعلى للقوات البريطانية والفرنسية والروسية المشتركة الذي كان يسعى فيما يبدو لفرض هدنة مع الحكومة التركية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية استقبل الشعب هذا النصر الكبير بكثير من البهجة والسرور، وأطلق اسم نظارين على بعض شوارع المدن، كما جمع أهل نيويورك التبرعات لصالح الثورة اليونانية وتعالى زين أجراس الكنائس يشر لانتصار الحضارة الغربية في زحفها على حساب الحضارة الاسلامية المجهورة. وعلى الجانب الآخر كان من آثار معركة نظارين كذلك محاولة الحكومة العثمانية الاسراع بم عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٥)</sup>.

وصلت أنباء هزيمة نظارين الى أزمير في ٢٧ أكتوبر وعُمت المدينة

اضطرابات أزعجت القرعجة فأسرعوا بحرمون بضائعهم وينقلون أموالهم الى سفن الأساطيل الغربية المختلفة التي كانت ترقب المدينة. ولم تتحرك قطع الاسطول الأمريكي مع الأساطيل الأخرى الى أزمير وأقرت الحكومة الأمريكية لتصرف قائد الاسطول في المنطقة. وقد وجد هذا التصرف الأمريكي صدى سريعا في الدوائر الحكومية حيث خاطب السرعسكر (وزير الدفاع) العثماني أوهمي بخطاب مؤرخ في ١١ نوفمبر يحمل مشاعر الود والصداقة، ويدعوه الى زيارة القسطنطينية لبدء المفاوضات بشأن الامتيازات الأمريكية في الدولة العثمانية. وسعت بريطانيا لأفنان عزم تركيا في منح الامتياز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وشرحت للعثمانيين التواطؤ الأمريكي في الحرب اليونانية. ولم تستمع الحكومة التركية الى ذلك وسعت الى عقد الاتفاق واكتشفت الحكومة العثمانية بأن الحكومة الأمريكية لم تشارك فعليا في الأحداث المؤدية الى الهزيمة. وفي الوقت الذي دعا فيه السلطان محمود للجهاد، وحين غادرت كل السفلات الأوربية المتحالفة القسطنطينية في ديسمبر ١٨٢٧م، كانت المفاوضات الأمريكية تسير قدما في العاصمة التركية. ويعلق

أحد الأمريكيين بأن الباب العالي  
 مستبح لقطع برطانيا علاقاتها به لما  
 سيؤدي اليه ذلك من إزالة عقبة  
 كبرى في سبل انمام المعاهدة التي  
 يرغب في عقدها مع الحكومة  
 الأمريكية<sup>(١)</sup>.

كان هم الأمريكيين هو عقد  
 اتفاق للتجارة وإصابة الامتيازات في  
 حين سعى الأتراك للمزيد. طلب  
 الرئيس أفندي (وزير الخارجية)  
 العثماني أن توثق الروابط التجارية بين  
 القطرين لتصل الى درجة التحالف.  
 كما طمع الرئيس أفندي في أن تبني  
 الولايات المتحدة للدولة العثمانية  
 سفنا تعوض بها خسارتها في نفارين.  
 وأرسل أوهملي الى حكومته بمطالب  
 الرئيس أفندي. وأدركت الحكومة  
 الأمريكية بأن المفاوضات مع تركيا  
 غير ممكنة في المرحلة الراهنة إذ اقتنع  
 الرئيس ادامز بأن حمى الانتصار  
 الاخيفي قد أصابت الرأي العام  
 الأمريكي حتى أصبح عقد اتفاق  
 مع تركيا غير ممكن سياسيا. وبالرغم  
 من هذا سعى ادامز الى الاتفاق في  
 سرية تامة.

وفي يوليو ١٨٢٨م عين ادامز  
 وفدا أمريكيا لمفاوضة تركيا من كرين  
 Crane قائد الاسطول الأمريكي في

البحر الأبيض المتوسط، وأوهملي  
 وطلب الى المفاوضين العمل على  
 ابعاد الحكومة الأمريكية عن  
 الطموح الذي تسعى اليه تركيا،  
 وأن يتذعرا بدعوى الحفاظ على  
 الحياد.

وفي هذا الوقت كانت  
 الامبراطورية العثمانية في وضع حرج  
 حيث كانت روسيا قد أعلنت  
 الحرب على تركيا في ابريل، ولم يكن  
 الأسطول العثماني المهمل في وضع  
 يمكنه من حماية البحر الأسود  
 ومضايقه. وزاد في حرج موقف  
 الامبراطورية العثمانية أن الفرنسيين  
 ساعدوا باشا مصر على تعويض  
 خسائره في نفارين. وهذا أصر الرئيس  
 أفندي في مفاوضاته مع المبعوثين  
 الأمريكيين على أن تقوم الحكومة  
 الأمريكية ببناء بعض السفن  
 للحكومة العثمانية نظير حصولها على  
 الامتياز. وأجترت البعثة الأمريكية  
 كلمة «الحياد». وتوقفت  
 المفاوضات مرة أخرى ثم استؤلفت  
 بعد أن تنازلت الحكومة العثمانية عن  
 اصرارها في الحصول على سفن من  
 سفن الحكومة الأمريكية. وفشلت  
 المفاوضات هذه المرة لعدم توصل  
 الجانبين الى اتفاق حول قيمة  
 الرسوم الجمركية. وبهذا انقطعت في

مارس ١٨٢٩م المفاوضات العثمانية الأمريكية، وعزا أوهلي فشله الى المؤامرات البريطانية التي تعمل ضده في البلاط العثماني.

وفي ٨ فبراير ١٨٣٠م وصل رهند Rhind مبعوثا من الحكومات الأمريكية الى القسطنطينية وعرف على نعمة الصداقة العثمانية الأمريكية ومدى الفائدة المادية التي يمكن أن تنشأ من جراء الاتفاق. وتدخلت روسيا فأرسلت الى ممثلها في القسطنطينية المدعو أولف لیساعد رهند في الوصول الى اتفاق مع الحكومة العثمانية (٧).

وقعت الحكومة العثمانية اتفاق الامتيازات مع المشدوب الأمريكي «في ٧ مايو ١٨٣٠م» نص الاتفاق (٨) على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الطرفين، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ويسمح الاتفاق للسفن الأمريكية بازتياد البحر الأسود. وقبل رهند بشرط سري ملحق بالاتفاق جاء فيه: «حيث أن الأخشاب المثينة الصالحة لبناء السفن متوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث أن تكاليف بناء السفن في أمريكا ليست باهظة، فتلتزم الولايات المتحدة بأنه حين يطلب اليها الياب

العالي بناء سفن حربية في الأراضي الأمريكية بأن توضح في وثيقة تعاقدا بناء مثل تلك السفن تكاليف بنائها، والفترة التي يستغرقها بناء تلك السفن، وطريقة وصول السفن الى موانئ الدولة العثمانية، كما أن طلب هذا النص السري الى الولايات المتحدة الأمريكية ببناء السفن الحربية للدولة العثمانية على المحاذج التي تطلبها حكومة الباب العالي، وان تكون تلك السفن مبنية وقوية مماثلة في ذلك للسفن التي تستعملها الحكومة الأمريكية، وان لا تكون تكاليف أعلى من مثيلتها التي تبني للحكومة الأمريكية. ونص هذا البند كذلك على أن تحمل السفن العثمانية المبنية في الولايات المتحدة الأمريكية في رحلتها الى مقرها الى الشرق أخشابا مفتتحة حسب المقاييس المطلوبة لتكون جاهزة للتركيب لانشاء سفن في الأحواض التركية».

لم يوافق المفاوضون الأمريكيون رهند على ادراج النص السري، غير أن رهند أصر الى زملائه بأن هذا النص السري خال من كل معنى على الإطلاق وأنه أدخله كي يظهر للسلطان «أنه أصاب شيئا مقابل ما أسبغه علينا من امتيازات» (٩).

ورفض السنت الأمريكي هذا النص السري وذلك مراعاة منه لروسيا التي يضر بها وجود اسطول اسلامي قوي. وفي ١ فبراير ١٨٣١م أجاز السنت الأمريكي الاتفاقية بعد أن أسقط الملحق السري. وفي أبريل عين بورتر قائما بالأعمال في القسطنطينية. وأجازت الحكومة العثمانية في ٥ أكتوبر ١٨٣١م بكتير من عدم الإتيان هذا الاتفاق الذي أسقطت الحكومة الأمريكية منه البند السري ذلك البند الذي عجل بالقسطنطينية سلفا لعقد الاتفاق.

بهذا الاتفاق دلت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا إلى الوطن العربي حيث بدأ تعيين وكلاء القناصل الأمريكيين في كافة أقطار الوطن العربي التي كان للحكومة العثمانية عليها سيادة أو نفوذ. وأصبح سعي هؤلاء، تحت نظام الامتيازات، كسعي الذين سبقوهم من قناصل الدول الأخرى: ترفع وحماية تجارتهم من خلال الروابط الامتيازات. وبالرغم من طموح محمد علي وإلى مصر وبعد تطلعاته فقد عين بورتر ديفيد القام بالأعمال الأمريكي في القسطنطينية المدعو جون جليدون الانجليزي الجنسية في ١٦ يناير ١٨٣٢م مندوبا قنصليا في

الاسكندرية واعتمد محمد علي تعيين جليدون<sup>(١٠)</sup>.

## اتفاقية الصداقة والتجارة بين مسقط

### والولايات المتحدة الأمريكية وبين الأخيرة وفارس

كانت التجارة الهندية مطسحا للتجار الأمريكيان عرفوا مسالكها حتى بلغوا كلكتا عن طريق المورشوس منذ عام ١٧٩٦م. ثم وصلت منذ ١٧٩٨م طلائع سفن التجارة الأمريكية إلى المضايق التي زاد نفوذ التجار الأمريكيان فيها حتى أنهم حللوا في ١٨٠٤م إقامة مستودع تجاري لهم في تلك المنطقة<sup>(١١)</sup>. ودخلت السفن الأمريكية إلى الخليج العربي منذ ١٨٠٣م حيث ظهرت في تلك السنة أول شراء أمريكي في أعالي الخليج. وكان في رأي وكيل البصرة البيهاتاني وجوب مصادرة تلك السفينة<sup>(١٢)</sup> ولم تقو سلطات الهند البيهاتانية على ذلك التصرف بالرغم من حرص تلك السلطات على قصر مياه الخليج العربي على السفن البيهاتانية دون سواها لتبعد عن الخليج العربي، وفي نطاق الأمن الهندي، كل تحد يمكن أن ينشأ من وجود قوة أجنبية أخرى.



عموماً، فإن حروب الجهاد العربية فوق مياه الخليج لم تكن قد انكسرت حديثاً بعد، ولم تسمح للبريطانيين ولا للأمريكيين أو من شابههم بتثبيت أرجحيتهم في تلك المياه الإسلامية. ونجد في ١٨٠٤م اختياراً عن بعض السفن الأمريكية التي اعتزلها المجاهدون العرب وغنموها ثم أحرقوها، كما نجد ديفيد ستون الوكيل البريطاني على مسقط يتعقب، لحساب الأمريكيين، تلك الجماعة المجاهدة، وشد عليهم بالسفيتين مورغتون وتيرناتي، ولكنه لم يصب منهم أحداً.

وفي أوائل ١٨٠٦م وصلت أسكس، المركب الأمريكي، إلى هنا وأرادت أن تتجر مع الحديدة، وأسلمت قيادتها لتجار من العرب بلغ عددهم الثلاثين. وفي عرض البحر ثار العرب على مستخدميه وأحرقوا السفينة. وقد وصل نيا إحراق هذه السفينة إلى ولاية سالم الأمريكية في أكتوبر ١٨٠٦م حين وصلت بالخبر سفينة أمريكية أخرى كانت تتجر في تلك المنطقة<sup>(١٣)</sup>.

أما بالنسبة للعلاقات الحكومية بين مسقط وواشنطن فقد كانت علاقة حاولت سلطات مسقط

السياسية تمتعها. ونجد اختياراً تقيد بوصول عدد بحارة سفينة أمريكية حطمتها البحر إلى مسقط منذ ١٧٩٢م وأن أولئك نفر قد غادروا مسقط بعد هذا إلى بلادهم<sup>(١٤)</sup> غير أننا يمكن أن نؤرخ لوصول التفوذ الأمريكي إلى دولة مسقط بوصول الباحرة الأمريكية انس Annes في ١٢ مارس ١٨٢٦م التي وصلت إلى ساحل زنجبار الشق الأفريقي في سلطنة مسقط. ووجد في ١٠ يونيو ١٨٢٧م، على ظهر إحدى السفن الأمريكية، التاجر روبرتس الذي سعى لتخلص من قانون سلطان مسقط. حيث قصر ذلك القانون تعامل التجار الأمريكيين بعا وشراء على وكلاء السلطان، وذلك بعد أن يؤدي أولئك التجار الرسوم المستحقة على بضائعهم، في حين كان للتجار البريطانيين حرية البيع لمن يشاؤون بعد دفع رسوم أقل في مجملها من الرسوم التي تؤديها السفن التابعة إلى دول أجنبية أخرى<sup>(١٥)</sup>. وما أن أعلن روبرتس عزمه على مقاطعة الاتجار مع موانئ السيد سعيد حتى سعى سعيد إليه بدعوه إلى عقد اتفاق عماني أمريكي يكون بموجبه للأمريكيين حقوق تجارية مساوية لما للبريطانيين، كما يكون من حق الدولة الأمريكية

أن تبحث لها بقنصل الى زنجبار<sup>(١٦)</sup>.

اتجه سعيد بعد هذا الى توثيق علاقاته بالتجارة الأمريكية فأرسل في عام ١٨٣١م خطابا مع قبطان إحدى السفن الأمريكية وأوصاه بنشره. وكان الخطاب دعوة لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية للتجار في مواته. ولم ينشر ذلك الخطاب لأن أصحاب السفينة استصوبوا عدم نشره لما قد يجره ذلك عليهم من منافسة تجارية. وفي ٢٧ يناير ١٨٣٢م - قررت الحكومة الأمريكية إرسال المدعو روبرتس الى تلك المناطق للنظر في الوسائل التي تمكن الولايات المتحدة من زيادة تجارتها في البحار الهندية. وخوفا من أن يعرقل البريطانيون مهمته، ذهب روبرتس متكررا ككاتب على السفينة ياكوك، ولم يكشف عن هويته الرسمية كمفوض. ووصلت ياكوك الى مسقط في ١٨ سبتمبر ١٨٣٣م، وفي ٢١ سبتمبر حصل روبرتس على اتفاق للتجارة والصداقة من السلطان. أعطت تلك الاتفاقية ذات التسعة بنود<sup>(١٧)</sup> للأمريكيين حقوقا مماثلة للقوى الأخرى. وقصر الاتفاق بيع الذخيرة الأمريكية في الشق الآسيوي من السلطنة دون الأفريقي وذلك للاضطرابات التي كانت تثيرها قبائل المزروعى العربية

في الساحل الأفريقي قرب ممبسا والتي كان سعيد يتخشى تفاقمها. وربما كان من المناسب أن تشير الى أن هذا الاتفاق كان أول امتياز تحصل عليه أي حكومة غربية في ممتلكات السيد سعيد. وقد وثق هذا الاتفاق وتم تبادل أوراقه في مسقط في ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥م، وفي ١٨ مارس ١٨٣٦م جرى في زنجبار استقبال رسمي لوصول أول قنصل أمريكي<sup>(١٨)</sup>، وبهذا القنصل الأمريكي مهمته في حماية التجارة الأمريكية، والتجسس، والدعوة الى التبشير.

وفي اليمن لم يثبت المستودع الأمريكي في الحفا كثيرا أمام منافسة الأنجليز الذين احتلوا عدن في ١٨٣٩م وجذبوا تجارة البن الى ذلك الميناء وكان البن هو السلعة الرئيسية التي يحملها التجار الأمريكيون في تلك النواحي. ولم يكن بعدن من الأمريكيين في ١٨٥٦م سوى المدعو وليام لوكرومان الذي عينته الحكومة الأمريكية قنصلا فخريا هنالك وذلك قبل أن تؤسس واشنطن في ١٨٩٥م لها قنصلية رسمية في عدن<sup>(١٩)</sup>.

لم تزد تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي رغم اتفاقهم مع سلطان مسقط. وربما

يرجع ذلك الى أن امكانيات الخليج  
استحوذت به بكن تحدى لقوى بني  
ه يمكنها تصدعت بسببه في ست  
المنطقة المجدية. ولم يكن اتصال  
التجار الأمريكيين بفارس، التي  
كانت أنشط دول الخليج تجاريا، أمرا  
ميسورا، إذ كانت تعطي الخليج  
ظهورها وتتوجه الى الشمال صوب  
طرق القوافل الى آسيا الوسطى،  
وربما كان هذا هو السبب الذي  
جعل فارس تستقبل المبشرين  
أمريكيين من نحو أمريكا  
ولم تتحرك واشنطن لعقد اتفاق  
تجاري مع فارس رغم أن بعض  
المبشرين الأمريكيين في الشرق دعاوا  
الى هذا منذ بداية الأربعينات من  
القرن التاسع عشر.

أما الفرس فقد اتجهوا الى  
الأمريكان منذ ربيع ١٨٢٠م حين  
طلب ممثلوهم رخصة لأعمال  
الأمريكي في المنطقة عقد  
تدقيق لتجارة والصداقة مع  
واشنطن وم نشوء مفاوضات  
التي احتفظت بها سرية. وفي ٩  
أكتوبر ١٨٥١م عقدت الحكومة  
الأمريكية مع فارس تدقيق للصداقة  
والجارة والاطمار واستطاع الأمريكيون  
أن يحصلوا بموجب هذا لاتفاق على  
امتياز لاقامة قنصلية في بوشهر

منه على جميع عرب منه بصدق  
ست لأمريكي على لافاق  
يرفضه لأن لا يصل الى مستوى  
الاتفاقات التي للقوى الأخرى مع  
فارس. ولا بعض لأمريكي من  
الامتيازات والحصانات ما تعطيه  
فارس للقوى الأخرى. وفي إبريل  
١٨٥٢م بدأت في القسطنطينية  
مفاوضات أخرى بين ممثلي فارس  
وولايات المتحدة الأمريكية ولكنها لم  
تنته (٢٠).

وفي نوفمبر ١٨٥٤م تقدم  
المبعوث الفارسي في القسطنطينية الى  
المبعوث الأمريكي بها يطلب عقد  
اتفاق للتجارة والصداقة بين  
حكومتين مدرسية وأمريكية  
وكانت حكومة شاه نادر أن تحي  
من وراء لاتفاق بقاء حكومة  
الأمريكية وموافقتها على بناء سفن  
حربية لفارس فقد كان الشاه في  
حاجة ماسة لها حيث أرادت  
حكومة مدرسية أن تؤكد سيادتها  
في الخليج العربي لمواجهة الأخطار  
التي تهدد. وبمسة مائة  
واستمرت المفاوضات بين الجانبين  
في القسطنطينية وفيما

ووضع للمفاوضين الأمريكيين  
بأن الشاه يسعى لإدخال نصر في

لا تفتق بعض الأسطول الأمريكي  
 نحو حمدة بحرية مدرسة. وبعد  
 آخر يدعو الولايات المتحدة  
 الأمريكية لحماية الموانئ والمدن  
 التابعة لقارس من كل الأعطال التي  
 يوجهها بصفة خاصة ضد هذه  
 سفنهم<sup>١٠</sup>

وفي مايو ١٨٥٥ بدأت  
 محادثات معسسية مرة أخرى  
 بين فرنسا والأمريكة. وكانت  
 تعبيرات حكومة أمريكية  
 مدعومة أن بدأت ٢٠ من حمدة  
 فارس اسطوليا بينما كان من  
 تعليمات الحكومة الفارسية أن  
 تصيغ حمايتها على التجارة البحرية  
 لقارس وأن يسمح بسفن مدرسية  
 باستعمالهم لأمريكي. وأن  
 سحار أمريك ر درس ضد هذه  
 مسقط، وأن تستغل القوة الأمريكية  
 في الحاق بعض الجزر التي تدعيها  
 فارس في الخليج إلى السيادة  
 الفارسية. ولم تنجح المفاوضات.  
 وبدأت حتى استؤنفت مرة أخرى  
 في مايو ١٨٥٦ حين أرسل الشاه  
 إلى القسطنطينية مالكوم خان، وهو  
 أحد المسيحيين القرس لهذه  
 المفاوضات مع المبعوث الأمريكي.  
 واقتصرت تعليمات المندوب الفارسي  
 في هذه المرة على طلب حق

استعمال العلم الأمريكي لحماية  
 السفن التجارية الفارسية. وطلب  
 فرض من حكومة أمريكية بنمو في  
 س، فوه من درسه في حجب  
 عرب وبدأت المفاوضات متعاقلة  
 لأمير مدروس لأمريكي على  
 الأسلوب اللانجليزي لقوة دور  
 أخرى، وعلى أن دونه تفر من  
 الأخلاف، ولا تبقي إلا تشييط  
 التجارة. واستقرت المفاوضات أخيراً  
 على اتفاق<sup>(١١)</sup> أمريكي فارسي رفعه  
 السفير فاروق خان عن الجانب  
 الفارسي في ١٣ ديسمبر ١٨٥٦ م.  
 وكان فاروق قد استلم قيادة  
 مدروس من ماركوم خان ج،  
 ر تخصصه مدروس بشأن  
 تحسن العلاقات البيديسية  
 الفارسية<sup>(١٢)</sup>. ولم ينجح فاروق في  
 مساعيه مع البعثة البريطانية  
 وأرسلت الهند حملة لاحتلال جزيرة  
 خاراك في الخليج العربي للضغط  
 على حكومة طهران.

وبالرغم من عزوف الولايات  
 المتحدة لأمريكية بعض من  
 لأخلاف لأن مدروس لأمريكي  
 كتب أن وشخص حين أبرم عقد  
 بأن العلاقات مدرسية لأمريكية  
 وتقويتها يجب أن تكون من الأمور  
 ذات المخرى الكبير في السياسة  
 الخارجية لأمريكة، إذ ربما تسوء

أمريكية وصلت إلى أطراف الخليج  
كانت البارجة مينسوتا Minnesota  
التي كان يقودها صمويل ديبنت  
وزارت مسقط في ١٨٥٩م ولم تدخل  
أي بارجة أمريكية مياه الخليج العربي  
بعدها إلا في ١٨٧٩م حين دلفت  
إليه السفينة تيكونديروجا  
Ticonderoga وعليها القائد روبرت  
شفلدت Shufeldt (٢٥). وكانت  
المعارضة البريطانية للوصول السفن  
الأجنبية إلى الخليج العربي بشني  
الوسائل كبيرة لدرجة أنه لم تقم  
للأمريكان قوة أسطوية في الخليج  
العربي إلا مع الحرب العالمية الثانية  
وفي أعقابها.

لم تفلح اتفاقية السيد سعيد في  
جر الأمريكيان إلى الخليج العربي،  
وأفلح المندوب الأمريكي في جر  
فارس إلى اتفاق هو في ظاهره لا  
انحيازي، وفي أعماقه يعني بجر فارس  
لمضايقة البريطانيين، ولم تقم ضرورة  
- تدعوا إلى الأعمال. فلم تقم في  
فارس منافسة بريطانية أمريكية  
وكانت المنافسة في زنجبار التي ازداد  
فيها النفوذ الأمريكي رغم المنافسة  
البريطانية. وكان السيد سعيد جادا  
في تقوية أواصر التجارة مع أمريكا  
حتى أنه أرسل في نهاية عام ١٨٣٩م  
سفينة «السلطان» إلى أمريكا محملة

العلاقات الأمريكية مع بريطانيا في  
يوم من الأيام، وبما أن علاقة فارس  
مع بريطانيا لا يميزها إلا الشد  
والاسترخاء فإنه من حسن السياسة  
أن تقيم الدولة الأمريكية علاقة  
صداقة مع القوة الفارسية التي  
نستطيع في حالة قيام حرب بين  
أمريكا وبريطانيا أن نخدم الأهداف  
الأمريكية خاصة إذا استطاعت  
أمريكا أن تبذل المال لفارس.  
وأضاف المندوب الأمريكي بأن  
فارس ستفلسخ في هذه الحالة في  
مضايقة تلك الأمة التي لا تكف  
عن التدخل في شئونها الخارجية،  
وأنها ستكون في جميع الحالات شوكة  
في جنب إنجلترا تحركها حين تريد،  
وذلك باستغلال النفوذ الروسي في  
فارس» (٢٦).

طلب فاروق خان في حالة  
موافقة الحكومة الأمريكية على  
التصديق على الاتفاق أن تبعث  
تلك الحكومة بأحدى بوارجها إلى  
الخليج العربي كي تحدث عن القوة  
الأسطوية للولايات المتحدة  
الأمريكية. وفي أبريل ١٨٥٧م أرسل  
وزير الأسطول الأمريكي بتعليماته  
إلى قائد فيلق الهند الشرقية بإرسال  
بارجة حربية لزيارة منطقة الخليج  
العربي. وفي الحقيقة فإن أول بارجة

سلع زنجبار وشرق أفريقيا والجزيرة العربية والخليج العربي. وقد وصلت أول سفينة عربية إلى نيويورك في ٢ مايو ١٨٤٠م ورأى رعايا نيويورك في تلك الأيام العرب لأول مرة. وقد جاء في تقرير من هارتون، الوكيل البريطاني لدى سلطان مسقط، كتبه إلى اللورد بالمستون «بأن الرعايا قد أحاطوا بالعرب ليشعروا غريزة حب الاستطلاع، وأنهم كانوا يقتحمون على العرب خلوياهم، ويأخذون بذقونهم، ولم يظفر هؤلاء بالنجاة إلا بعد أن دفعوا إلى الشرطي لأكس Lax مبلغ ٥٣ دولارا فعمل على حمايتهم». وقد غادرت تلك السفينة نيويورك في ٢٨ سبتمبر ١٨٤٠م محملة بالذخيرة والأقمشة والصيني والحرير وغيرها من السلع الأمريكية<sup>(٣٦)</sup>.

وبالطبع فإنه لا يمكننا في هذه المقالة أن نحصى التجارة الأمريكية التي أصابها الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي بالامتيازات التي نالتها من الدولة العثمانية ومن سلطان مسقط، وشاه فارس. ويكفي أن نشير إلى أنها كانت مثلها ومثل الدول الغربية الأخرى تسعى لاستغلال تلك الامتيازات. ونرفض ما يروده بعض

المستعربين من المؤرخين أو من المشرحين عن المؤرخين الغربيين بلا وعي من أنه لم تكن لأمريكا مطامع في الشرق الأوسط، وأنها لم تهتم به سياسيا إلا مع الحرب العالمية الأولى وذلك تطبيقا لمبدأ مونرو الذي حكم أمريكا لفترة طويلة حتى تلك الحرب. فلم يكن مبدأ مونرو خاصا إلا بالدول الأوربية.

إن تاريخ الحياض الأمريكي هو شيء خاص بالسياسة الأوربية لا شأن له البتة بقانون الاستعمار العالمي الذي قضى بمد السيادة والنفوذ على الدول المستضعفة فعند ١٧٧٦م أوصى الرئيس جون ادامز شعبه بالبعد عن السياسة الأوربية والحروب الأوربية وذلك تحقيقا للمصالحة القومية، والحرية الذاتية على الأرض الأمريكية. كما ساد في ثمانينيات القرن الثامن عشر في الدوائر السياسية الأمريكية القول بأن «الولايات المتحدة الأمريكية الضعيفة المناخلة لن تكون أكثر من «أرجوز» يرقص على النغمات التي تعزفها مجالس الحكم في أوروبا<sup>(٣٧)</sup>» إذا حاولت التدخل في تلك السياسة». ولهذا أصدر الكونغرس في ١٧٨٣م قراره بالابتعاد عن مسائل السياسة الأوربية، ولم تعد السياسة

ستخرج هذه المنطقة عن حيادها» (٢٨). وعلى هذا يمكن أن نقرر بأن مبدأ مونرو في ديسمبر ١٨٢٣م صيغ من أجل بريطانيا بصفة خاصة والقوى الأوربية الأخرى بصفة عامة ولا دخل للبلاد العربية البتة به إلا فيما يخص أمر منافسة القوى الأوربية على حيالة السيادة فيها أو النفوذ. وقد عرفت أمريكا بأنها لن تدلف إلى أمصار الشرق الأوسط بالقوة فسلكت طريقاً آخر وهو طريق البشر.

الأمريكية عن التدخل في مسائل السياسة الأوربية إلا في عشرينيات القرن الماضي حين قامت حروب اليونان، وكانت الدعوة في أمريكا للتحالف المقدس لمساندة اليونان «باسم القانون» لاقرار النظام. ولا أدل من هذا بأن الشرق لم يكن المقصود بسياسة العزلة والحياد الأمريكية. وقد ظفرت اليونان ببعض المساندة الأمريكية بالرغم من اعتراض بعض الساسة الأمريكيين من أن «الحروب الصليبية التي تشهر من أجل الدفاع عن الحرية

## الهوامش

- (1) Field, James A., *America And The Mediterranean World 1776-1882*, (Princeton, 1969) P. 113.
- (2) Loc. Cit.
- (3) Ibid, PP. 116 - 118.
- (4) Ibid, P. 135.
- (5) Ibid, P. 145.
- (6) Ibid, P. 146.
- (7) Ibid, P. 147.
- (8) Hurewitz, J.C., *The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record*, 2nd ed., vol. 1, *European Expansion 1535 - 1914* (Yale, 1975), Doc. No. 68 PP. 245 - 248.
- (9) Ibid, P. 245.
- (10) Brinson, J.Y., *The American Effort in Egypt, A Chapter in*

*Diplomatic History in the Nineteenth Century*, (Alexandria, 1972) PP. 13 - 14.

- (11) Marco, Eric, *Yamen and Western World Since 1571*, (London, 1968) P. 23.
- (12) L/P&S/20/C248A, *Line of conduct to be Pursued (e) by the Residents of Basrah with Respect to American Vessels trading in the Persian Gulf*.
- (13) Marco, Eric, *Op. Cit.*, P. 25.
- (14) Ibid, P. 26.
- (15) Grey, J., *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856* (London, 1962) PP. 197 - 198.
- (16) Skett, Ian, *Muscat and Oman*

- The End of An Era (London, 1954) P. 45.
- (17) Hurewitz, J.C., Op. Cit., Doc 75, PP. 255/56.
- (18) Grey, J., Op. Cit., P. 122.
- (20) Field, James, A., Op. cit., P. 257.
- (21) Ibid P. 258.
- (22) Hurewitz, J.C., Op. Cit., Doc. 108, PP. 337 - 339.
- (23) Kelly, J.B., Britain and the Persian Gulf 1795 - 1880 (Oxford, 1968) P. 458.
- (24) Field, James, A., Op. Cit., P. 260.
- (25) Ibid, P. 261.
- (26) Grey, J., Op. cit., P. 213.
- (27) Dulles, Foster Rhea, America's Rise to World Power, 1898 - 1954, (N.Y. 1955) P.2.
- (28) Ibid, PP. 3 - 7.
- (١٩) راجع: طارق عزيز، «النفط: النفط في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر» بحث غير منشور مقدم إلى ندوة البحر الأحمر في التاريخ، جامعة عين شمس، مارس ١٩٧٩م.

المملكة تعتبر نفسها  
سندا لكل عربي.. في  
خدمة كل عربي.. ويجب  
تحرير كل البلاد العربية  
من رقة الاستعمار..  
«فصل من عبد العزيز»